I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

إنخفض إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بحوالي 370 مليار ليرة (6.4 في المائة) على أساس سنويّ خلال خلال كانون الثاني– تموز 2020 ليصل إلى 5,427 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 5,797 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019[2]. جاء هذا التراجع خلال كانون الثاني– تموز 2020 بشكل أساسي نتيجة الإنخفاض الحاد في تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 382 مليار ليرة (64.6 في المائة) مقارنةً مع الفترة نفسها من العام الماضي، لتسجّل 210 مليار ليرة مترافقةً مع تراجع معاشات التقاعد بحولي 99 مليار ليرة (6.5 في المائة). في المقابل، جاءت الزيادة في المكونات الأخرى لتخفف من وطأة التراجع السنوي في مجموع المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال الأشهر السبع الأولى من العام 2020 مع تسجيل ارتفاع في كل من (i) الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 77 مليار ليرة (2.2 في المائة) و (ii) التحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 34 مليار ليرة (14.7 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– تموز من الأعوام 2018، 2019 و2020

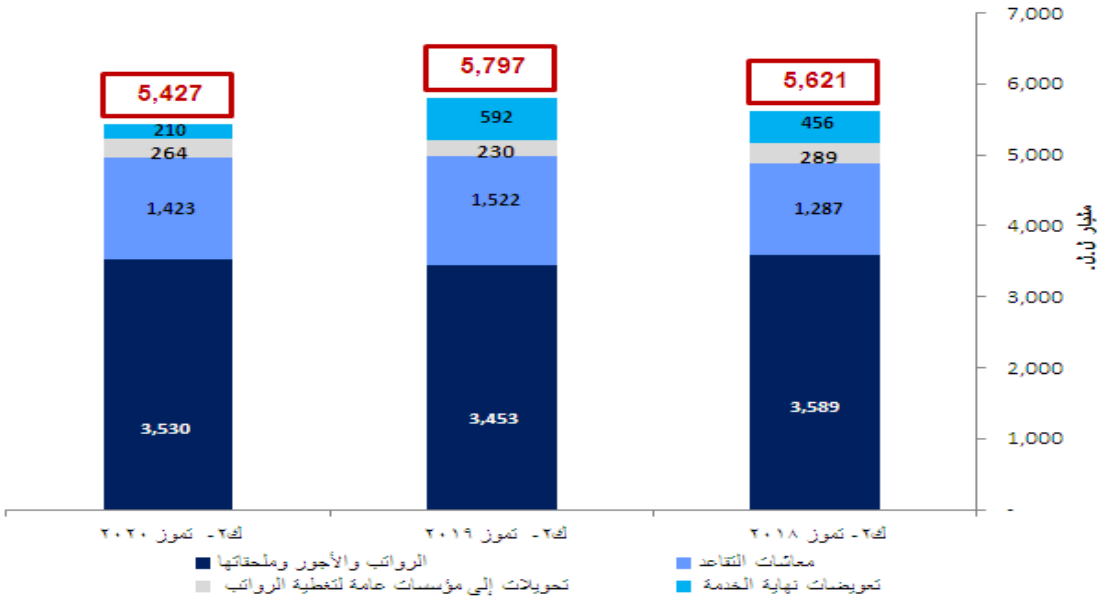

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب ملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3] حيث سجّلت نسبة 66.2 في المائة خلال كانون الثاني– تموز 2018، لترتفع إلى نسبة 73.2 في المائة خلال كانون الثاني– تموز من العام 2019،

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تموز 2020.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

ثم لتعود وتنخفض إلى نسبة 70.1 في المائة خلال كانون الثاني– تموز 2020[4]. مقارنةً مع مجموع النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 36.1 في المائة من إجمالي النفقات خلال كانون الثاني– تموز 2018، وارتفعت إلى 41.0 في المائة خلال كانون الثاني– تموز 2019 وإلى 47.4 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2020. يعود السبب الرئيسي وراء إرتفاع حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات إلى انخفاض قاعدة الإنفاق سنويًا بنسبة 19.1 في المائة على التوالي خلال كانون الثاني– تموز 2020.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– تموز 2020:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني – تموز 2020:

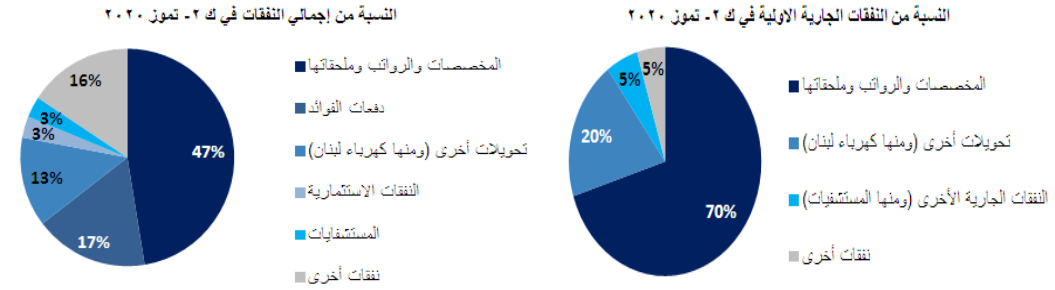

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 78 مليار ليرة سنويًا لتصل إلى 3,531 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى زيادة التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري بقيمة 102 مليار ليرة (22.0 في المائة) بالإضافة إلى الزيادة في إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 31 مليار ليرة (23.1 في المائة). قابل هذه الزيادات، بشكلٍ جزئي، إنخفاض في مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز التربوي بقيمة 72 مليار ليرة (11.6 في المائة).

من ناحية المكوّنات، شكّلت "الرواتب والأجور" نسبة 73.7 في المائة[5] من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– تموز 2020، تلتها التقديمات الإجتماعية (16.0 في المائة[6]) و"المنافع الوظيفية" (3.3 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7.0 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 35.8 في المائة خلال كانون الثاني– تموز 2019 إلى 37.8 في المائة خلال كانون الثاني– تموز 2020.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

---

[4] في الوقت الذي انخفضت فيه مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 6.4 في المائة سنويًا خلال كانون الثاني – تموز 2020، شهدت النفقات الجارية الأوليّة تراجعًا أقل بنسبة 2.3 في المائة، بشكل أساسي نتيجة ارتفاع كل من المدفوعات للهيئة العليا للإغاثة والمستشفيات بقيمة 225 مليار ليرة و123 مليار ليرة على التوالي خلال الفترة قيد الدرس.

[5] مقابل نسبة 77.3 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019.

[6] مقارنةً مع نسبة 13.1 في المائة خلال كانون الثاني-تموز 2019.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– تموز 2019 وكانون الثاني– تموز 2020

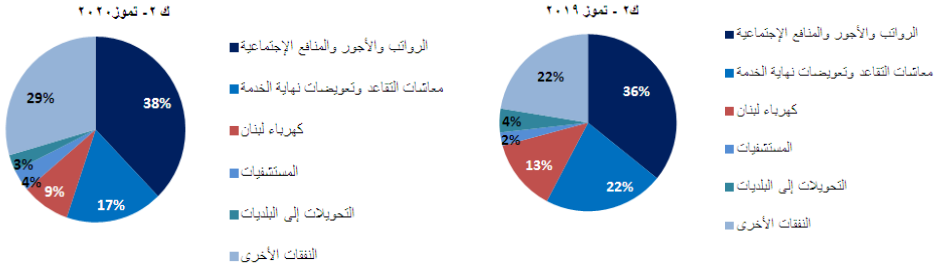

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ريديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– تموز 2019 وكانون الثاني– تموز 2020[7]

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الجهاز العسكري	**1,752**	**1,762**	**59**	**58**	**461**	**563**	**5**	**2**	**2,277**	**2,385**
الجيش	1,150	1,154	39	39	308	322	1	0	1,498	1,516
قوى الأمن الداخلي	440	442	15	15	124	195	4	2	583	654
قوى الأمن العام	123	125	3	2	19	34	1	0	146	161
قوى أمن الدولة	39	41	1	1	11	12	0	0	51	54
الجهاز التربوي	**622**	**550**	**35**	**30**	**0**	**0**	**0**	**14**	**657**	**593**
الجهاز المدني 1/	**294**	**291**	**35**	**29**	**2**	**2**	**20**	**30**	**351**	**352**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**135**	**166**	**135**	**166**
الجمارك 3/									**34**	**36**
إجمالي الإنفاق	**2,668**	**2,603**	**128**	**116**	**463**	**565**	**160**	**211**	**3,453**	**3,531**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور

سجّلت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إنخفاضاً بلغ 65 مليار ليرة (2.4 في المائة) لتصل إلى 2,603 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020. جاء ذلك نتيجةً لتراجع مدفوعات الرواتب لصالح الجهاز التربوي.

[7] قد تختلف الأرقام بشكلٍ بسيط عن تلك المنشورة سابقًا في مرصد المالية العامة بسبب التدوير.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

إرتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بشكل بسيط بقيمة 10 مليار ليرة (0.6 في المائة) خلال كانون الثاني– تموز 2020 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2019. يعود ذلك بشكل أساسي إلى إرتفاع مدفوعات الرواتب لصالح الجيش بقيمة 4 مليار ليرة. في التفاصيل، إرتفعت الرواتب الأساسيّة المدفوعة لصالح الجيش بقيمة 10 مليار ليرة مقابل إنخفاض مدفوعات الدورات التدريبية في الخارج بقيمة 3 مليار ليرة والمدفوعات للمتعاقدين بقيمة 3 مليار ليرة. في الوقت نفسه، إرتفعت الرواتب المدفوعة للأجهزة العسكريّة الأخرى بقيمة 2 مليار ليرة لكل منها.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إنخفضت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بشكلٍ ملحوظ بقيمة 72 مليار ليرة (11.6 في المائة) سنويًا لتصل إلى 550 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى تدنّي مدفوعات أجور المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 48 مليار ليرة[8]، مصحوبًا بإنخفاض في مدفوعات رواتب كل من المتعاقدين والدائمين في التعليم الإبتدائي بقيمة 18 مليار ليرة وبقيمة 17 مليار ليرة على التوالي. إضافةً إلى ذلك، شهدت مدفوعات رواتب المتمرنين في التعليم الثانوي تراجعًا سنويًا بقيمة 14 مليار ليرة. قابل ذلك بشكلٍ جزئي إرتفاع مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي بقيمة 33 مليار ليرة.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 3 مليار ليرة (0.9 في المائة) سنوياً مقارنةً مع الفترة نفسها من العام السابق، لتصل إلى إجمالي 291 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 17.9 في المائة، تلتها وزارة العدل (مع نسبة 16.3 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.0 في المائة من المجموع). *(للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب موظفي وزارة الصحة العامة الإنخفاض الإسمي الأبرز سنوياً بقيمة 2.1 مليار ليرة[9] (14.2 في المائة) خلال كانون الثاني– تموز 2020. في المقابل، شهدت وزارة الخارجية والمغتربين زيادة في مدفوعات الرواتب بقيمة 1.9 مليار ليرة (3.8 في المائة).

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– تموز من العامين 2019 و2020

(مليون ليرة)	ك2- تموز 2019	ك2- تموز 2020	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2020
وزارة الخارجية والمغتربين	50,243	52,160	17.9%
وزارة العدل	47,669	47,556	16.3%
وزارة المالية	34,776	34,890	12.0%
رئاسة مجلس الوزراء	28,356	27,795	9.5%
مجلس النواب	25,526	25,562	8.8%
وزارة الاشغال العامة والنقل	15,872	17,369	6.0%
وزارة الزراعة	15,197	14,862	5.1%

[8] خلال شهر كانون الثاني 2019، تمّ تسديد مبلغ 48 مليار ليرة لتغطية نسبة 30 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني للعام الدراسي 2018/2017 بموجب القرارات رقم 221، 222، 243 و244 تاريخ 2018/12/21.

[9] هذا التراجع يعود بشكل أساسي إلى تسديد دفعات تعود للأعوام 2017 و2018 خلال العام 2019.

وزارة الصحة العامة	15,316	13,135	4.5%
وزارة الداخلية والبلديات	10,282	9,516	3.3%
وزارة الدفاع الوطني	9,434	9,268	3.2%
اخرى	41,130	39,014	13.4%
المجموع	**293,801**	**291,128**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي مدفوعات التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 101 مليار ليرة (21.9 في المائة) ليسجّل 565 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020. تعود هذه الزيادة بشكلٍ أساسي إلى إرتفاع التقديمات الإجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 71 مليار ليرة (57.5 في المائة) لتصل إلى 195 مليار ليرة، وتلك المدفوعة لصالح قوى الأمن العام بقيمة 15 مليار ليرة (81.1 في المائة) لتصل بدورها إلى 34 مليار ليرة مع نهاية شهر تموز 2020. إضافةً إلى ذلك، زادت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش بقيمة 14 مليار ليرة (4.5 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس لتصل إلى 322 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020.

في التفاصيل، شهدت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي زيادة كبيرة بقيمة 71 مليار ليرة (57.5 في المائة)، بشكلٍ أساسي نتيجة إرتفاع نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 54 مليار ليرة وزيادة بقيمة 13 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 15 مليار ليرة في كانون الثاني– تموز 2020 مقارنة مع الفترة نفسها مع العام 2019، مع زيادة نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 9 مليار ليرة مصحوبةً بارتفاع بقيمة 7 مليار ليرة في نفقات المرض والأمومة.

أخيرًا، زادت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش بقيمة 14 مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة إرتفاع نفقات المرض والأمومة بقيمة 18 مليار ليرة بالإضافة إلى زيادة في نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 12 مليار ليرة مقابل انخفاض بشكل جزئي في التقديمات المدرسية بقيمة 21 مليار ليرة.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة مجموع 166 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020 مقارنة مع مجموع 135 مليار ليرة مسجّل خلال الفترة نفسها من العام السابق.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731-1757
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE